وقائم خبره ولا عمل لما في شيء منهما وذلك لان ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص فحقه ان لا يعمل ولغة اهل الحجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها في انها لنفي الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم وقال الشاعر • اَبَنَا وَهَا مُتَكَنِّفُونَ اَبَاهُمُو • حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُو اَوْلَادُهَا • لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها اربعة الاول ان لا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه واجاز ذلك بعضهم الثاني ان لا ينتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم خلافا لمن اجازه الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائما زيد وفي ذلك خلاف فان كان ظرفا او مجرورا وقد مته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في ما حينئذ هل هي عاملة او لا ففي جعلها عاملة قالان الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما في موضع رفع على انهما خبران للمبتدا الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف شرط في اعمالها ان يكون المبتدا والخبر بعدها على الترتيب الذي ذكر اي علم وهذا هو المراد بقوله وترتيب ذكر اي علم ويعني به ان يكون المبتدا مقدما والخبر موخرا ومقتضاه انه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيأ سواء كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا ام غير ذلك وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد آكل ومن اجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الاولى لتاخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل

بين

بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معينا لان الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف تخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالاولى نافية والثانية تفيد النفي فبقي اثباتا فلا يجوز نصب قائم واجازه بعضهم الشرط السادس ان لا يبدل من خبرها اسم موجب فان ابدل بطل عملها نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبؤ به فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدا الذي هو زيد ولا يجوز ان يكون في موضع نصب خبرا عن ما واجازه قوم وكلام سيبويه في هذه المسئلة محتمل للقولين المذكورين اعني القول باشتراط ان لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشيء نحا ستوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع وهولاء هم الذين شرطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية او تميمية وهولاء هم الذين لم يشترطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وترجيح كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر

• وَرَفْعٌ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ اَوْ بَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا لُزِمَ حَيْثُ حَلْ •

اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما ان يكون مقتضيا للايجاب او لا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول ما زيد قائما لكن قاعد او بل قاعد فيجب رفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير

Copyright © King Saud University